

Distr.: Limited
9 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٢٨ (أ) من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة: النهوض بالمرأة

الأرجنتين وإسرائيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وغواتيمالا ومدغشقر
والمكسيك ومنغوليا والنيجر وهايتي: مشروع قرار منقح

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٢٩/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
و ١٤٦/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٣٨/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٣٦/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ١٤٠/٦٤
المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ ترحب بقرار لجنة وضع المرأة بأن تنظر في دورتها السادسة والخمسين في عام
٢٠١٢ في موضوع "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع ودورها في
التنمية وفي مواجهة التحديات الراهنة" باعتباره الموضوع الذي توليه الأولوية،

وإذ تسلّم بما للمرأة الريفية من أهمية كبرى كعامل في الحد من الفقر، ومن دور
حاسم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في الأسر الفقيرة والضعيفة وفي تحقيق الاستدامة
البيئية، وبما لها من أهمية كبرى بصورة أخرى في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشعر
بالقلق لأن المرأة الريفية بقيت محرومة اقتصاديا واجتماعيا بسبب إمكانية الحصول
على الموارد والوصول إلى الفرص، وبسبب ضعف أو انعدام حصولها على الأرض والمياه



والموارد الأخرى، وضعف أو انعدام استفادتها من القروض والخدمات الإرشادية والمدخلات الزراعية، واستبعادها من عمليات التخطيط وصنع القرار، والعبء غير المتناسب الواقع على كاهلها نتيجة لأعمال الرعاية التي تقدمها بلا أجر،

١ - **تخطيط علما** بتقرير الأمين العام^(١)،

٢ - **تحت الدول الأعضاء** على أن تواصل، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء، بذل جهودها من أجل تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة وكفالة متابعتها على نحو متكامل ومنسق، بما في ذلك استعراضاتها، وأن تولي أهمية أكبر لتحسين حالة النساء الريفيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية، بوسائل منها:

(أ) **تهيئة بيئة مؤاتية** لتحسين أوضاع المرأة الريفية وكفالة إيلاء الاهتمام المنهجي لاحتياجاتها وأولوياتها وإسهاماتها، بطرق منها تعزيز التعاون ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركتها الكاملة في وضع وتنفيذ ومتابعة سياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها السياسات والبرامج الإنمائية واستراتيجيات القضاء على الفقر، ومنها ورقات استراتيجية الحد من الفقر حيثما وجدت، استنادا إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) **مواصلة تمكين** المرأة الريفية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودعم مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرارات على جميع المستويات، بطرق منها العمل الإيجابي، عند الاقتضاء، ودعم المنظمات النسائية واتحادات العمال أو الجمعيات الأخرى وجماعات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة الريفية؛

(ج) **تشجيع التشاور** مع النساء الريفيات ومشاركتهن، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة، في وضع وتطوير وتنفيذ برامج واستراتيجيات المساواة بين الجنسين والتنمية الريفية، عن طريق المنظمات والشبكات التي ينتمين إليها؛

(د) **كفالة أخذ** وجهات نظر المرأة الريفية في الاعتبار ومشاركتها في وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والأنشطة المتعلقة بحالات الطوارئ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع، واتخاذ تدابير مناسبة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الريفية في هذا الصدد؛

(١) A/66/181.

(هـ) إدماج منظور جنساني في وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج الإنمائية، بما فيها سياسات الميزانية، مع إيلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجات المرأة الريفية، بما يكفل استفادتها من السياسات والبرامج المعتمدة في جميع المجالات، وخفض العدد غير المتناسب من النساء الريفيات اللاتي يعشن في فقر؛

(و) تعزيز التدابير بما يشمل توليد الموارد للإسراع في التقدم نحو تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتحسين صحة الأمهات من خلال تلبية الاحتياجات الصحية الخاصة للنساء الريفيات واتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز حصول النساء في المناطق الريفية على أعلى مستوى يمكن بلوغه من الرعاية الصحية وعلى خدمات الدعم والرعاية الصحية الأولية الجيدة والمتوفرة بأسعار معقولة والمتاحة للجميع في مجالات عدة منها الصحة الجنسية والإنجابية، مثل الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة والإعلام فيما يتعلق بتنظيم الأسرة وزيادة المعارف وإذكاء الوعي وتعزيز الدعم من أجل الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(ز) تعزيز الهياكل الأساسية المستدامة وتأمين إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة وتوفير الصرف الصحي والممارسات الآمنة الخاصة بالطهي والتدفئة، عملاً على تحسين صحة النساء والأطفال في المناطق الريفية؛

(ح) الاستثمار في الجهود وتعزيزها لتلبية الاحتياجات الأساسية لدى النساء الريفيات، بما في ذلك ما يتصل بالأمن الغذائي والتغذوي لهن ولأسرهن، وللترويج لرفاه النساء الريفيات وخلق الظروف اللائقة للعمل وللوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية من خلال تحسين توافر الهياكل الأساسية الريفية الشديدة الأهمية والوصول إليها واستخدامها، وهي هياكل من قبيل الطاقة والنقل والعلم والتكنولوجيا والخدمات المحلية، وتدابير بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي بصورة آمنة يعول عليها، وبرامج التغذية، وبرامج السكن بتكلفة يمكن تحملها والبرامج التعليمية وبرامج محو الأمية وتدابير الدعم الصحي والاجتماعي، بما في ذلك في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الوقاية والعلاج والرعاية، بما في ذلك الجوانب النفسية الاجتماعية، والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

(ط) وضع وتنفيذ سياسات وطنية تعزز وتحمي تمتع المرأة والفتاة الريفية بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتمهئة بيئة لا تجيز انتهاكات حقوقهما، بما في ذلك العنف العائلي والعنف الجنسي وكل أشكال العنف الأخرى القائمة على أساس نوع الجنس؛

(ي) كفالة مراعاة حقوق النساء المسنات في المناطق الريفية فيما يتعلق باستفادتهن على قدم المساواة مع الرجل من الخدمات الاجتماعية الأساسية وتدابير الحماية أو الضمان الاجتماعي المناسبة والمساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والتحكم بها، وتمكين النساء المسنات عن طريق الاستفادة من الخدمات المالية وخدمات الهياكل الأساسية، مع التركيز بوجه خاص على تقديم الدعم للنساء المسنات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية اللاتي يحصلن في الغالب على موارد ضئيلة في حين أنهن أشد ضعفاً؛

(ك) تعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المناطق الريفية بطرق منها كفالة تكافؤ الفرص في العمالة المنتجة والحصول على العمل الكريم والموارد الاقتصادية والمالية والهياكل الأساسية والخدمات المراعية للإعاقة، بخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم، وكفالة الإدماج الكلي لأولوياتهن واحتياجاتهن في السياسات والبرامج، بوسائل منها مشاركتهن في عمليات صنع القرار؛

(ل) وضع برامج مساعدة وخدمات استشارية محددة لتعزيز المهارات الاقتصادية للمرأة الريفية في القطاع المصرفي والإجراءات التجارية والمالية الحديثة وتوفير الائتمانات البالغة الصغر والخدمات المالية والتجارية الأخرى لعدد أكبر من النساء في المناطق الريفية، ولا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث، من أجل تمكينهن اقتصادياً؛

(م) تعبئة الموارد، بما في ذلك على الصعيد الوطني وعن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية، لزيادة استفادة المرأة من خطط الادخار والائتمان القائمة، وكذلك البرامج المحددة الأهداف التي تزود المرأة برؤوس الأموال والمعارف والأدوات الكفيلة بتعزيز قدراتها الاقتصادية؛

(ن) إدراج زيادة فرص عمل المرأة الريفية في جميع الاستراتيجيات الدولية والوطنية للتنمية واستراتيجيات القضاء على الفقر، بطرق عدة منها زيادة فرص العمل في المجالات غير الزراعية وتحسين ظروف العمل وزيادة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية؛

(س) الاستثمار في الهياكل الأساسية والتكنولوجيات التي توفر الوقت والجهد، وخصوصاً في المناطق الريفية، والتي تفيد النساء والفتيات بالحد من عبء الأنشطة المنزلية، وإتاحة الفرصة للفتيات لدخول المدرسة وللنساء للعمل الذاتي أو للمشاركة في سوق العمل؛

(ع) اتخاذ خطوات تكفل الاعتراف بأعمال المرأة ومساهماتها غير المدفوعة الأجر في الإنتاج الزراعي وغير الزراعي، بما في ذلك ما تدره من دخل في القطاع غير الرسمي، ودعم تشغيل المرأة الريفية مقابل أجر في الأعمال غير الزراعية وتحسين ظروف العمل وزيادة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية؛

(ف) ترويج البرامج والخدمات التي تمكن النساء والرجال في الأرياف من التوفيق بين أعمالهم ومسؤولياتهم العائلية وتشجع الرجال على تقاسم مسؤوليات البيت ورعاية الأطفال ومسؤوليات الرعاية الأخرى بالمساواة مع النساء؛

(ص) وضع الاستراتيجيات التي تخفف من ضعف النساء أمام العوامل البيئية والتي تروج في الوقت نفسه لدور المرأة الريفية في حماية البيئة؛

(ق) النظر في اعتماد تشريعات وطنية، حسب الاقتضاء، لحماية معارف النساء وابتكاراتهن وممارساتهن في مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بالأدوية التقليدية والتنوع البيولوجي والتكنولوجيات المحلية؛

(ر) التصدي لمسألة عدم توفر البيانات الموثوقة والمصنفة حسب نوع الجنس في الوقت المناسب، بطرق منها تكثيف الجهود لإدراج عمل المرأة غير مدفوع الأجر في الإحصاءات الرسمية، وإنشاء قاعدة بحوث منهجية وقائمة على المقارنة عن المرأة الريفية يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج؛

(ش) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على جمع البيانات المبوبة على أساس الجنس والصحة للمقارنة، وتحليلها ونشرها، بما في ذلك البيانات الخاصة باستعمال الوقت، والإحصاءات الجنسانية في المناطق الريفية، بحيث تكون أساساً لتصميم السياسات ووضع الاستراتيجيات في المناطق الريفية بصورة مسؤولة جنسانياً؛

(ت) وضع وتنقيح وتنفيذ القوانين لكفالة منح المرأة الريفية الحقوق الكاملة والمتساوية في تملك واستئجار الأراضي وغيرها من العقارات، بطرق منها الحق في الميراث، والقيام بإصلاحات إدارية واتخاذ جميع التدابير الضرورية لإعطاء المرأة نفس الحق المعطى للرجل في الحصول على الائتمانات ورأس المال والتكنولوجيات المناسبة والوصول إلى الأسواق والحصول على المعلومات، وللتكفل بوصولها إلى العدالة ووصولها على الدعم القانوني على قدم المساواة؛

(ث) دعم إنشاء نظام تعليمي يراعي نوع الجنس ويأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمرأة الريفية من أجل القضاء على القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس

والتزعات التمييزية التي تضر بها، بما في ذلك من خلال حوارات مجتمعة محلية يشارك فيها النساء والرجال والفتيات والفتيان؛

(خ) الترويج لبرامج تعليمية وتدريبية وإعلامية لصالح النساء الريفيات والعاملات في الزراعة، من خلال استخدام تكنولوجيات ملائمة يمكن تحمل تكلفتها واستخدام وسائل الإعلام الجماهيري؛

(ذ) تطوير قدرات الأفراد العاملين في مجالات استراتيجيات التنمية الوطنية والتنمية الريفية والتنمية الزراعية والقضاء على الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تحديد التحديات والمعوقات التي تواجهها النساء الريفيات والتصدي لها، بوسائل منها برامج التدريب وتطوير المنهجيات والأدوات ونشرها، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالمساعدة التقنية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة المعنية؛

٣ - **تشجع بقوة** الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين على اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد ومعالجة أي تأثير سلبي للأزمات العالمية الراهنة على النساء في المناطق الريفية، بما في ذلك وضع التشريعات والسياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٤ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، ولا سيما المؤسسات والهيئات المعنية بقضايا التنمية، أن تتناول وتدعم تمكين المرأة الريفية وتلبية احتياجاتها الخاصة في برامجها واستراتيجياتها؛

٥ - **تؤكد** ضرورة تحديد أفضل الممارسات لكفالة استفادة المرأة الريفية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاركتها الكاملة فيها، ومعالجة أولويات النساء والفتيات الريفيات واحتياجاتهن بصفتهن مستخدمات ناشطات للمعلومات، وكفالة مشاركتهم في وضع وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، واتخاذ التدابير التربوية الملائمة للتخلص من القوالب الجنسانية المتعلقة بالمرأة في مجال التكنولوجيا؛

٦ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تراعي الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمتعلقة بتقاريرها إلى اللجنة، عند وضع السياسات والبرامج التي تركز على تحسين حالة المرأة الريفية، بما في ذلك السياسات والبرامج المزمع وضعها وتنفيذها بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية؛

٧ - تدعو الحكومات إلى تعزيز تمكين المرأة الريفية اقتصاديا، واعتماد استراتيجيات للتنمية الريفية تستجيب للاعتبارات الجنسانية، بما يشمل إطارا للميزانية وتدابير للتقييم المناسب، والتكفل بمعالجة الاحتياجات والأولويات لدى النساء والفتيات الريفيات بصورة منهجية وبتمكينهن من المساهمة بفعالية في تخفيف الفقر والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛

٨ - تشجع الحكومات والمنظمات الدولية على دمج منظورات النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية في إطار الاستعدادات لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، وفي نتائج هذا المؤتمر المقرر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بغية التعجيل بالتقدم المحرز بشأن مساواة الجنسين وتمكين المرأة في المناطق الريفية؛

٩ - تدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية والوكالات المتخصصة إلى مواصلة الاحتفال سنويا باليوم الدولي للمرأة الريفية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على النحو المعلن في قرارها ١٣٦/٦٢؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.